



UPR submission by

The Seventh Session of the Universal Periodic Review/Iraq

Human Rights Council - United Nations- Geneva

September 2009

### خروقات حقوق الإنسان في العراق

المحاكم اللاشرعية و الإعدامات غير القانونية:

منذ احتلال العراق عام 2003 سادت في هذا البلد المحاكمات الكيدية وغير العادلة حيث مثل ذلك هاجساً أساسياً في عمل المنظمات غير الحكومية، فقد اعتبرت هذه الممارسات بمثابة عمل غير شرعي يخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على حد سواء.

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ احتلالها للعراق في تهيمش النظام القضائي في العراق مثلما ألغت كل أركان الدولة ومؤسساتها، لتقيم نظاماً فاسداً بدلاً منه. فأقامت المحاكم الخاصة وأخذت تعزل أو تعين من تشاء من القضاة، وتحيل إلى هذه المحاكم من تظنهم أعداءها بمن فيهم أسرى الحرب العراقيين في مخالفة صريحة لاتفاقيات جنيف، وتحرمهم من حقهم الأساسي في الدفاع عن أنفسهم، إضافة إلى قيامها بتغيير معظم القوانين الأساسية في العراق وراحت تنشئ محاكم خاصة وتحاكم وفق معايير خاصة بها تخدم مصالحها في سابقة خطيرة من نوعها و خرقت سافر لقواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على قوات الاحتلال والتي تحظر التلاعب بالنظام القضائي القائم. بل ذهب الأمر إلى حد أن القضاة قد اختيروا ودربوا من قبل القوات الأمريكية وضمن اعتبارات وميول سياسية معينة، وبالتالي فإن عنصر الحيادية قد انتفى تماماً.

ومن القضاة الذين اختيروا ودربوا من قبل القوات الأمريكية، القاضي راند جوجي و محمد عربيي مجيد الخليفة الذين عينا من قبل الحاكم المدني بول بريمر و بمنصب رئيس هيئة التحقيق الخاصة.

إن المفوضية السامية لحقوق الإنسان سبق أن ضمنت في مذكرتها في شباط 2007 رأياً قانونياً مفاده أنه لا يمكن أن تجري محاكمة عادلة وحقيقية ومستقلة في ظل الظروف التي يعيشها العراق، ورغم هذا فإن المحكمة مستمرة في أعمالها وإصدار أحكام الإعدام انتقاماً من كل أولئك الذين يمثلون خصوماً للسلطة التي أنشأتها القوات الأمريكية في العراق.

وكان السيد لياندرو ديسبوي المقرر الخاص عن استقلال القضاء والمحامين أكد في تقريره الصادر يوم الأثنين 2/حزيران/2008 - بخصوص أوضاع النظام القضائي في العراق وأعمال ما يسمى بالمحكمة الجنائية العراقية - عدم شرعية المحكمة الجنائية العراقية وإن مجمل عملها هو خرقت فاضح لمبادئ حقوق الإنسان. كما إن الولاية المحدودة للمحكمة والتي تمثلت بمحاكمة أشخاص معينين ضمن فترة زمنية معينة تؤكد الهدف المبيت من هذه المحاكمات. ووفقاً للمقرر الخاص، فإن هذه المحاكمات تنتهك المعايير الدولية بشأن الإجراءات القانونية التي يجب إتباعها في مثل هذه الحالات، فضلاً عن انتهاكها أبسط

معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ولا سيما حق أي متهم في أن يحاكم من قبل محكمة مستقلة ومحايدة، وحقه في الحصول على دفاع ملائم وفعال، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.<sup>1</sup>

كما ان عقوبة الإعدام بموجب القانون الدولي ، لا يمكن تطبيقها إلا ضمن ظروف محددة للغاية. ومن ضمن هذه الظروف أن يتم فرض هذه العقوبة بعد محاكمة عادلة تتبع المعايير الدنيا التي نصت عليها المادة 14 من العهد. ويعد الإعدام الذي ينتج عن محاكمة لم تلتزم بهذه المعايير بمثابة انتهاك للحق في الحياة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحريات المدنية والسياسية.<sup>2</sup>

ودعا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي بتاريخ 3 ايار 2009 الى ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام في كافة الظروف , وأوصى أن تقوم حكومة العراق بالنظر جدياً في وقف عقوبة الإعدام ريثما يتم إجراء مراجعة شاملة لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية العراقي بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 149/62.

وقد وصفت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، (لويز أربور) عقوبة الإعدام بأنها " ... عقوبة ينبغي ألا يكون لها مكان في أي مجتمع يدعي أنه يثمن حقوق الإنسان وحرمة الشخص".<sup>3</sup>

لكن القوات الأمريكية والحكومة العراقية لم تلتزم بأي بند من بنود الاتفاقيات الدولية واستمرت بالقتل دون مسوغ ولا دليل ولا محاكمة عادلة، حتى وصل الأمر بكبار المسؤولين أن يقوموا بإعدامات سرية ووحشية، إذ كشفت صحيفة الاندبندانت البريطانية أن حكومة نوري المالكي تنفذ إعدامات سرية ووحشية بحق المتهمين بدعوى دعم المقاومة العراقية في سجون بغداد ذات الإجراءات الأمنية المشددة . وأكدت الصحيفة إن الإعدام شنقاً يُنفذ بشكل منتظم في مقر مديرية الاستخبارات العامة والتي تقع في مدينة الكاظمية، من دون أن تكون هناك أية سجلات رسمية لعمليات الإعدام في مراكز الاحتجاز في بغداد.<sup>4</sup>

وأعرب كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق عن قلقهما فيما يتعلق بالعودة إلى تنفيذ عقوبة الإعدام في العراق. فقد تم إعدام اثني عشر شخصاً في بغداد يوم الأحد الموافق 3 أيار/مايو 2009، ويعتقد أن 115 سجيناً آخرين يواجهون خطر الإعدام حسب التصريح الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة في العراق.<sup>5</sup>

وحتى المرأة في العراق لم تسلم من الأحكام الجائرة في المحاكم العراقية رغم وضعها الخاص . إذ تعاني من ظلم بدأ بالحرمان من الأمان، ومن أبسط سبل العيش الكريم، وانتهى بتحويلها الى أرملة فقدت معيلاً، وأم لليتامى تبحث عما يسد رمق أطفالها، ومهجرة تستجدي أقل القليل خارج بلادها، او نازحة في معسكرات من خيام خارج بيتها، ولا تعرف ما الذي سيجلبه لها الغد القريب. وهاهي، بالإضافة الى ذلك كله، تجلس في زنانات الإعدام بانتظار قتلها 'قانونياً'.

إن مسألة إعدام النساء، بشكل خاص، تشكل قضية تمس أعماق ما يؤمن به المجتمع العربي والإسلامي وقيمه التي تتناقضها الأجيال، كون المرأة هي حاملة الحياة وراعيها وأنها الأم التي تشكل نواة الأسرة والمجتمع، فيجب البحث عن طرق أخرى للقصاص حتى إن ثبت الجرم حسب الدلائل الآتية، وأن هذا هو السبب الذي أدى منذ الستينات في العراق ودول أخرى الى إلغاء عقوبة الإعدام بحق النساء.

لقد أصدرت منظمة العفو الدولية، في 23 تموز (يوليو) 2009، نصريحا عن قرب تنفيذ الإعدام بتسعة نساء عراقيات. في الوقت الذي لم يحرك فيه أعضاء البرلمان الحالي وحتى النساء منهم ساكناً.

كما كشفت منظمة 'تضامن المرأة لعراق مستقل وموحد'، في رسالة قامت بتسليمها الى عدد من السفراء العرب، يوم 29 تموز (يوليو) 2009؛ بتصريح الى ان ثلاث نساء قد تم إعدامهن في شهر حزيران (يونيو) الماضي فقط , وهن: وسن طالب (31 عاما) وزينب فاضل (25 عاما) ولقاء محمد (26عاما). وان عملية الإعدام تمت بدون سبب مسوغ لها , وبلغ العدد المعلن لمن نفذ بهم حكم الإعدام من الرجال والنساء حوالي الألف منذ عام 2004 وحتى الآن. وليست هناك أرقام رسمية عن منتظرون تنفيذ حكم الإعدام.

وحسب مصادر نقلتها بعض الصحف التركية ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد نقل للمالكي شكوكه حول عدم إجراء محاكمة عادلة للنساء العراقيات ، و طلب منه ضرورة إعادة النظر في ملفات المعتقلات في سجن الكاظمية مرة أخرى.<sup>6</sup>

وتأكيدا لذلك كشف النائب في البرلمان العراقي محمد الدايني أمام وسائل الإعلام الدولية يوم الخميس المصادف 30 أكتوبر 2008 في جنيف عن وجود "أكثر من 420 مركز اعتقال سري في العراق، نظرا لتواجد أكثر من 20 فرقة من الجيش والشرطة، وفي كل فرقة سجن، وكل فرقة تحتوى على 4 ألوية وفي كل لواء سجن، وفي كل لواء أربعة أفواج وفي كل فوج سجن".

ويعتبر النائب هذه السجون المقدر عددها بـ 420 "غير رسمية وغير قانونية وغير معلنة"، فضلا عن السجون المعلنة والتي تقدر بـ 37 سجنا. وحسب قوله، "بلغ عدد المعتقلين من قبل قوات التحالف منذ عام 2003، 340 ألف معتقل، يوجد منهم اليوم حوالي 26 ألف شخص رهن الاعتقال".

أما عن عدد السجون التي توجد تحت سلطة الحكومة العراقية، فيقول "إنها 27 سجنا بها أكثر من 40 ألف سجين، وهو ما يمثل ربع مراكز الاعتقال التي في حوزة الحكومة العراقية، لأن البقية مراكز سرية".

ومن الجدير بالذكر ان سجون وزارة الداخلية العراقية تحوي حسب تصريح للنائب في البرلمان حارث العبيدي، الذي يشغل منصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان فيه الصادر بتاريخ 2009/5/11 قال "فيه ان أكثر من (4000) سجينة و22 طفلاً حديثي الولادة تشكل الطائفة السنية 93% منهم وانه التقى قسما منهم وكانت معه النائبة كيان كامل حسن و برفقة عدد من النواب أيضا، واعترف بتعرضهن للاغتصاب من قبل أفراد في السجون الأمريكية والعراقية"، وبالمناسبة فقد تم اغتيال هذا النائب عقب تلك التصريحات، وما زالت الحكومة متماهلة في الكشف عن الجاني.

#### الإعدامات الفورية :

عدا ما سبق ذكره ثمة ظاهرة الإعدامات الفورية التي تمارسها القوات الأمريكية وقوات الجيش والشرطة العراقية ويدون الرجوع الى القضاء أو الالتزام بأى قانون. علما ان السيد رئيس الوزراء نوري المالكي كان قد صرح يوم الأربعاء المصادف 24-6-2009 لوسائل الإعلام المختلفة وردا على سؤال صحيفة المشرق حول الاستنفار والاستعدادات الأمنية الكبيرة التي ستظهر في شوارع المدن مع بدء انسحاب القوات الأمريكية، حيث وصف المالكي هذه الإجراءات بـ "الاستنفار وليس فرض حالة الطوارئ". مضيفا: "إن قانون الطوارئ غير مطبق حاليا في البلاد".

و حسب الرصد الذي قام بها مركزنا تمكنا من الحصول على بعض من حالات الإعدام الموثقة وما خفي كان أعظم :

أ - الإعدامات التي قامت بها قوات أمريكية بحتة:

- 1- في الساعة الثانية عشرة من منتصف ليلة 14/12/2008 قامت القوات الأمريكية بمداهمة دار المواطن (حسين علي) في حي المثنى في مدينة الموصل، وأخرجت المواطن المذكور في باحة الدار، وأعدمته رميا بالرصاص أمام أهله وذويه، ثم قامت باعتقال أبيه وثلاثة من إخوانه.
- 2- قامت القوات الأمريكية في الساعة الثالثة من صباح يوم أمس الموافق 24/1/2009 بقتل الضابط في الجيش العراقي السابق (ضياء الحنظل) وزوجته وجرحت ابنته في قرية النبوعية التابعة لقضاء الحويجة بمحافظة التأميم.
- 3- قامت القوات الأمريكية يوم الجمعة المصادف 29-2-2008 بمداهمة منزل الحاج (سهيل نجم ثنين) في قرية (الحمدة) بمنطقة خريسان التابعة لمحافظة ديالى حيث قامت هذه القوة بقتل خمسة من أفراد عائلته .

- 4- قامت القوات الأمريكية فجر الخميس 8/14/2009 بقتل المواطن ( أركان حميد عمير الالوسي) واعتقلت ثلاثة أشخاص من أفراد أسرته. وحدثت جريمة القتل حينما دهمت هذه القوات منزل المواطن الكائن في شارع المنظمة بالقرب من دائرة الإطفاء في حي العامرية في بغداد وأطلقت النار على الضحية فأردته قتيلاً واعتقلت ثلاثة أشخاص من أسرته إلى جهة مجهولة.
- 5- بتاريخ 10/07/2009 اعترفت القوات الأمريكية بأن جندياً أمريكياً قتل سائق شاحنة عراقياً على الطريق السريع الذي يربط مدينة تكريت بمدينة بلد.
- 6- بتاريخ 11/07/2009 قامت قوة تابعة للجيش الأمريكي في منطقة الدجيل / صلاح الدين، بقتل المواطن محمد فتحي محمود ويعمل كاسباً، وأصيب شقيقه بجروح عندما كانا متوجهان بسيارة نقل من الدجيل إلى بلد على الطريق العام».
- 7- بتاريخ 18/07/2009 الجيش الأمريكي يعترف بقتله عراقياً وجرح آخر في حادث دهس من قبل مركبة عسكرية تابعة له في مركز محافظة بابل.
- 8- بتاريخ 21/7/2009 القوات الأمريكية تقوم بإعدام 4 أشخاص بدم بارد وتصيب عدد من الأهالي بجروح حسب شهود عيان في منطقة أبي غريب.
- 9- قامت القوات الأمريكية بقتل المواطن (عبد الله أحمد خضر) البالغ من العمر 75 عاماً في منطقة العامرية غرب بغداد. وحدثت عملية القتل حينما دهمت هذه القوات منزل المواطن في الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة الثلاثاء 27/11/2007 فأطلقت النار عليه فأردته قتيلاً، واعتقلت 3 أشخاص من منزل مجاور لمنزل الضحية.
- 10- قامت القوات الأمريكية فجر اليوم 4 / 11/2007 بقتل المواطن (حسام حسين) في ناحية الزور التابعة لقضاء الطارمية وحدثت جريمة القتل هذه أثناء مدهامة منزل العائلة بعد فرض طوق أمني على المنطقة. واعتقلت هذه القوات المواطنين (سعد وأحمد حسن علي) أبناء عم المقتول إضافة إلى أعمالهم التخريبية المعهودة من تكسير وعيب بأثاث ومحتويات المنزلين.

علما إن النقاط (5,6,7,8) هي عمليات حدثت بعد أن أعلنت القوات الأمريكية أنها انسحبت من المدن العراقية وفق اتفاقية ميرمه بينها وبين الحكومة العراقية الحالية ، وأن يوم 30 حزيران 2009 يوم السيادة العراقية إذ أن القوات الأمريكية لن تدخل المدن بعد هذا التاريخ إلا في حالات استثنائية وبطلب من الحكومة الحالية ، لكن الواقع على الأرض مختلف تماما حيث قامت القوات الأمريكية بمفردها بالدخول إلى العديد من المدن واعتقال وقتل العديد من العراقيين في ظل سكوت مطبق من الحكومة العراقية . كما إن الخروقات أعلاه تشمل ما نتج عنها حالات قتل أما مجمل الخروقات فتمثلت بأكثر من 27 خرقاً موثقة لدينا وخلال شهر واحد فقط .

ب - الإعدامات التي قامت بها القوات الأمريكية والحكومية مشتركة:

- 1- قامت القوات الأمريكية التي كانت تصاحبها قوات حكومية بقتل المواطن (سعد كامل الكبيسي) المؤذن في الجامع الكبير في قضاء القائم بمحافظة الأنبار، فقد اقتحمت هذه القوات بتاريخ 2009/3/4م في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل منزل المواطن المذكور وقامت بتقييد جميع أفراد أسرته ثم أطلقت عليه بدم بارد ثلاث رصاصات من سلاح كاتم أمام أنظار العائلة فأردته قتيلاً في المكان، وبعد ذلك ألقت على الضحية غطاء كتبت عليه عبارة ( إرهابي )، وبعد تنفيذ هذه الجريمة النكراء قامت تلك القوات بتوزيع منشورات تبرر فيها فعلتها الجبانة والمشينة.
- 2- قامت قوات مشتركة من الجيش الأمريكي والقوات العراقية بتاريخ 2008/12/6 بمحاصرة قرية (مراطة) في الحويجة ومدهامة أهلها ، وقد أسفرت هذه الحملة عن إعدام السيد (إبراهيم الجبوري) وولده (منذر إبراهيم)، وطعن اثنين من عائلتهما من النساء، كما أسفرت عن اعتقال ثمانية من شباب القرية وفقدان اثنين.

ج - الإعدامات التي قامت بها قوات حكومية بحتة:

- 1- أقدمت قوة من مديرية الجرائم في محافظة ديالى بتاريخ 2008/12/2 على اعتقال الشيخ (بشير مزره الجو راني) إمام وخطيب جامع أحمد بن حنبل في منطقة التحرير، وقد مارست تلك القوة شتى أنواع التعذيب

ومنها استخدام المثقب الكهربائي ( الدر يل ) ثم ألفت به في إحدى المستشفيات ليلفظ أنفاسه الأخيرة فيها، ويستلم ذووه جثمانه صباح يوم التالي.

2- بتاريخ 2009/3/11 حضرت شرطة برواته إلى محافظة نينوى واعتقلت كلا من (حسن شريف شيحان وأولاده موفق وسامي، وشاكر شريف ، وخضر شريف وابنه يوسف)، وفي اليوم التالي وجدت جثثهم في منطقة صحراوية بين الموصل وحديثة وقد مثل بها، وكانت عليها آثار التعذيب.

3- قامت قوة مشتركة من شرطة حديثة و قوة من ما يسمى الصحوة في يوم الأربعاء 2008-11-12 بقتل المواطن (راند فواز محيسن الغريزي) فيما اختطفت المواطن (محمود سويد حسين الغريزي) بعدما أفرجت عنهما قوات الاحتلال يوم 2008-11-10 علما بعد أنهما قضيا مدة سنة ونصف في معتقل بوكا دون توجيه اي تهمة لهم . وحدثت جريمة القتل هذه حينما اقتحمت قوة منزل المواطن راند فواز لتفتح النار عليه وترديه قتيلا أمام أنظار عائلته، بينما اختطفت قوة أخرى المواطن محمود سويد بعدما أفرجت عنه شرطة حديثة وكان بصحبة أخيه وابن عمه فاقتادوه إلى جهة مجهولة قاموا بعدها بإبلاغ عائلته أن جثته ملفاة بالقرب من جسر حديثة ولم تجد عائلة الضحية الجثة لحد ساعة إعداد هذا التصريح. يذكر أن ما يسمى بصحوة حديثة تساندها الشرطة الحكومية تقوم بعمليات تصفية منظمة وفق مخططات تقضي بقتل المفرج عنهم.

4- قامت قوة تابعة لوزارة الداخلية (مغاوير الداخلية) صباح الأحد المصادف 2007/9/30 بقتل المواطن (عبد القادر عيود البديري) 26 عاماً في سامراء شمال بغداد. وحدثت جريمة القتل هذه عندما ، قامت هذه القوات بشن حملة دهم واعتقالات في حي العرموشية وحي الخضراء.

5- قامت قوة تابعة لوزارة الداخلية (مغاوير الداخلية) السبت المصادف 2007 /9/29 بقتل المواطن (فلاح حسن خلف الرحماني) في شارع البو رحمن غربي سامراء.

والملاحظ في النقاط (1,2,3,4,9,10) من الفقرة (ا) ، والنقاط (1,2) من الفقرة (ب)، والنقاط (1,2,4) من الفقرة (ج) كانت إعدامات لأشخاص بعد اعتقالهم من دون مقاومة، ومن المعلوم إن للمعتقل حقوقاً حسب القوانين الدولية بدأ من لحظة الاعتقال حتى ينتهي به الأمر إلى المحاكم لغرض إدانته أو الحكم ببراءته .. ولقد خرقت القوات الأمريكية والعراقية على حدا سواء هذه الحقوق القانونية للمعتقلين .

#### التوصيات:

يوصي مركزنا ان تتولى الأمم المتحدة تشكيل لجنة تقصي حقائق مستقلة تتولى التحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان في العراق منذ عام 2003 ولحد الآن واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم مرتكبيها الى العدالة. كما نطالب بتعيين مقرر خاص عن حقوق الإنسان في العراق للحاجة الماسة الى ذلك.

<sup>1</sup> للاطلاع على تقارير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي، أنظر: <http://www.ohchr.org/english/issues/executions/index.htm>

<sup>2</sup> للاطلاع على تقارير منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام: <http://web.amnesty.org/pages/deathpenalty-index>

<sup>3</sup> للاطلاع على التقرير:

<http://www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/808937DA7F016C05C1257325002FA718?opendocument>  
بتاريخ: 27 حزيران 2007

<sup>4</sup> مقال بعنوان 'اسرار غرفة الإعدام العراقية' للصحافي المخضرم روبرت فيسك نشر في صحيفة الأندبندانت البريطانية الصادرة في 10- 13- 2008.

<sup>5</sup> تصريح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في العراق / 6 أيار/مايو 2009.

<sup>6</sup> للاطلاع على التصريح انظر الى <http://www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=7267>